العرب
الإثنين 2020/04/20
السنة 42 العدد 11683

المساعدات المقدمة لمصر نموذج لما تريده الصين من العالم

بكين تعتبر القاهرة حليفا محتملا وقويا لتثبيت مشروع طريق الحرير العملاق

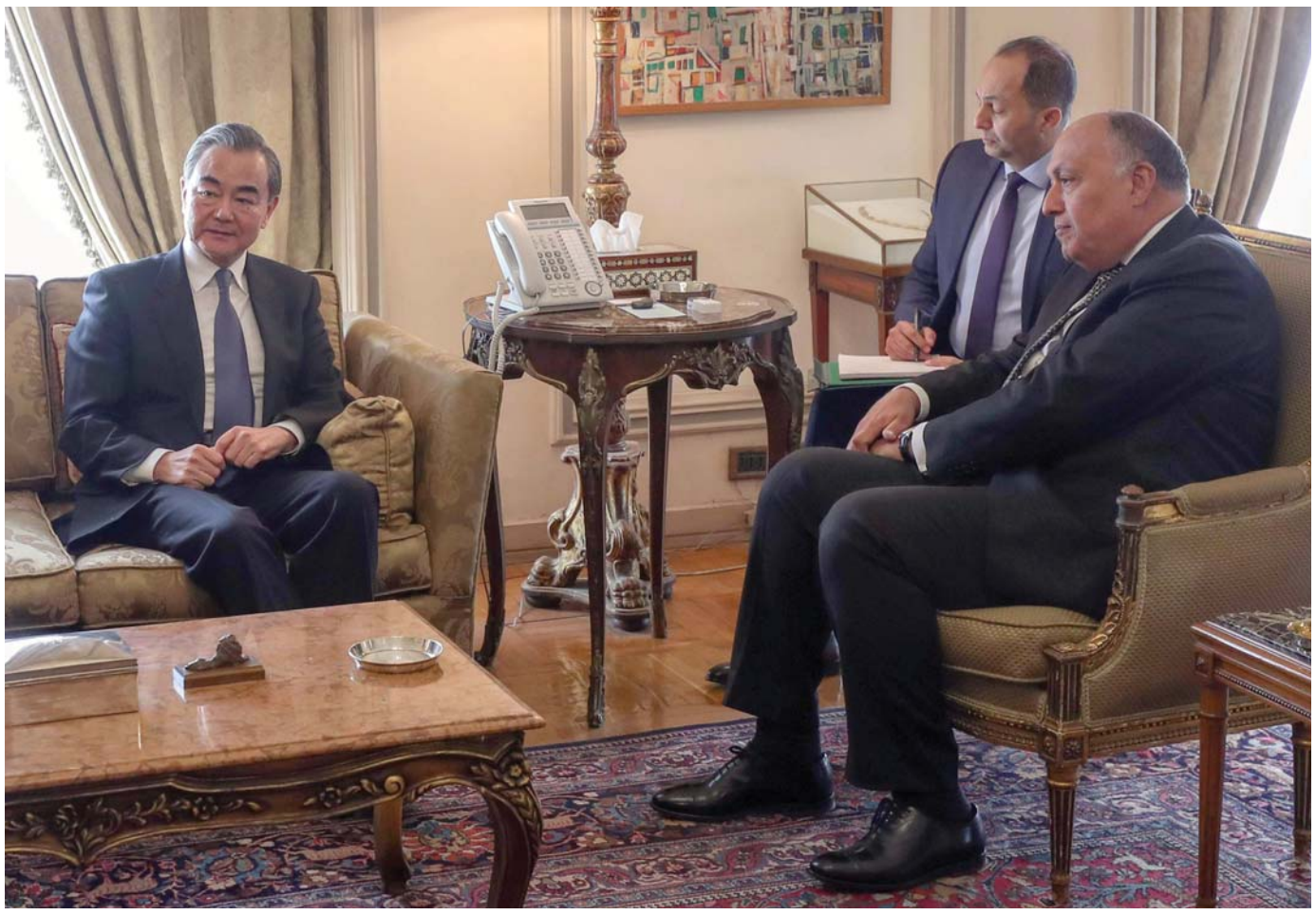

مساعدات بحسابات سياسية

محمد أبوالفضل

تطرح التحرّكات الدبلوماسية الصينية في مختلف دول العالم، استفسارات عدّة عن شكل موازين القوى في مرحلة ما بعد أزمة كورونا. ومثّلت المساعدات الصينية المقدّمة لمصر مؤخرا فرصة هامة للوقوف على التغيّر الكبير في مستوى العلاقات العامة للقاهرة. كما سلّطت الضوء على نموذج مصغّر لما تريد أن تصل إليه بكين في علاقتها بالقاهرة التي ترى فيها حليفا مهمّا لتثبيت مشروع طريق الحرير ومثالا جادّا عمّا يريده الصينيون مستقبلا من العالم.

القاهرة – تلقت مصر مساعدات طبية من الصين قبل أيام، ثمّنتها القاهرة كثيرا ومنحتها تركيزا لافتا، واعتبرتها عربونا مستحدثا لتطوير العلاقات بين الدولتين.

وصنّفت وسائل إعلام محلية مصرية الضوء على هذه المساعدات كبداية لمرحلة جديدة، كونها أوحت إلى أنها اعتراف بالدور المصري المساند للصين عندما تصاعدت حدّة الأزمة في ووهان التي قيل إن فايروس كورونا خرج منها، وردّا على الصدى الإيجابي الذي أحدثته زيارة وزيرة الصحة المصرية، هالة زايد، لبكين في بداية الأزمة.

وكشفت عبارات الغزل التي ترددت في القاهرة عن أن القاهرة أمام تفعيل من نوع جديد لدبلوماسية العلاقات العامة، ينطلق من المجاملات المتبادلة، حيث جرى تصوير الأمر للمواطنين على أنّ بكين خصّت مصر بمساعدات مهمة وعازمة على التعاون معها في مجال اللقاحات، وتم تسويق القضية على أن "من قدّم السبت وجد الأحد أمامه"، وهو مثل شعبي يتردّد عندما يقدّم شخص صنيعا إيجابيا لآخر عندما يواجه أزمة فيقوم بردّها إليه بوسائل مختلفة عند الحاجة.

تشابك القوى الدولية

يمكن أن يشهد هذا الاتجاه في مجال العلاقات العامة تمدّدا مع تزايد أنواع المحن، وارتفاع مستوى تشابكات القوى المنخرطة في النظام الدولي، فالبعض يحتاج إلى تحسين الصورة قبل أن يتمادى الخصوم في تغييرها للأسوأ.

وآخرون يرون أن هناك حاجة ماسّة لتغيير الأنماط التقليدية، وهو ما جعل مكاتب العلاقات العامة في العالم تنشط وتتنامى أدوارها السياسية، وتلجأ إليها دول وشخصيات كبيرة، ولم تعُد قاصرة على مواسم الانتخابات، بل تنتعش مع توالي الأزمات، وبما أن العالم دخل في اختبار قاس لا أحد يعلم تداعياته بالضبط، فمن المتوقّع رواج هذه المكتب رسميا.

وعزّزت كارثة كورونا الصحية من دور العلاقات العامة في القاموس الدولي، ويكاد تحولها إلى دبلوماسية مستقلة تضاف إلى أشكال عديدة دخلته في الآونة الأخيرة.

وعرفت الصين هذا المجال منذ سنوات وسعت إلى ترسيخه لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية معيّنة، نجحت وأخفقت، لكنها طوّرت من أدواتها مع الجائحة الجديدة، خاصة بعد أن أشارت أصابع اتهام أميركية إلى تحميلها مسؤولية انتشار الوباء وعدم وضوحها في نقل المعلومات.

وسارعت الصين بإرسال شحنات كبيرة من المعدّات الطبية اللازمة في التعامل مع كورونا وخلقت صورة ذهنية إيجابية مبكرا، ففي ظل هول المفاجأة التي فجّرها المرض ونقص الإمكانيات في دول عديدة وخبرة بكين في الوقاية منه، كانت مساعداتها السخية سلاحا سياسيا.

ولقي هذا السلاح استحسانا من الدول التي وصل إليها، وبدا وجه الصين ناصعا وصاعدا كقوة عظمى أولى، بما جعل الاتهامات التي ردّدها الرئيس الأميركي دونالد ترامب والتلميحات التي أومأ بها غيره تبدو مصحوبة بانتقام وتصفية حسابات خاصة وسياسية واقتصادية، لأن بكين نجحت في استرضاء دول عدة من خلال دبلوماسية العلاقات العامة.

وركزت هذه الدبلوماسية على النمط الصحي لتحسين صورة الصين وتبييض وجهها في مواجهة طوفان متعدد من الانتقادات، وجابت معوناتها العالم شرقا وغربا، وشمالا وجنوبا، بما فيه الولايات المتحدة نفسها التي تلقت مساعدات كبيرة ثمّنتها دوائر سياسية وطبية أميركية، ما أوقع ترامب في تناقض فاضح، وبدا كمن يريد وضع إخفاقاته على عاتق بكين.

يحمل تضخيم دور العلاقات العامة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للصين الكثير من الأهداف، ربما تختلف من دولة إلى أخرى، غير أن هناك ما يشبه الاتفاق حول جملة من الخطوط العريضة، أبرزها أن بكين تحتاج إلى تمهيد دولي للتعامل معها كقوة عظمى وحيدة قادرة على العطاء الإنساني.

وتسعى هذه المعادلة إلى قلب التوازنات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة وحصرت دورها في شكل القوة العسكرية المهيمنة، وهي صورة لا تريد بكين الانجرار خلفها أو تكرارها، لأن دخول الاتحاد السوفييتي هذا السباق خلال الحرب الباردة أدّى إلى تفككه.

تجربة للقياس

قرأت بعض الدوائر السياسية دبلوماسية العلاقات العامة التي مارستها بكين مع القاهرة عبر المعدّات الطبية على أنها تمثل نموذجا يمكن القياس عليه في مسألة الفوائد التي تريد الحصول عليها، لأن الخدمات التي تقدم بين الدول قد تحمل في وقت معيّن عوائد ومردودات سياسية.

> بكين تعتقد أن جذب القاهرة إليها يمثل مكسبا، ما يفسر اهتمام سفارتها بمخاطبة المصريين بالعربية

وترى بكين في مصر حليفا محتملا قويا، بحكم موقعها الجغرافي في مشروع طريق الحرير العملاق الذي تعوّل عليه الصين في خدمة أهدافها الحيوية في العالم، ومن واقع دورها العربي والأفريقي، ورمانة ميزان على الناحيتين، والأهم أن القاهرة لم تحسم خياراتها الاستراتيجية النهائية مع الولايات المتحدة أو روسيا، فهي تتمتع بعلاقات جيدة مع كل من واشنطن وموسكو، لكن ممارساتها توحي بأنها لا تريد الانحياز لأي منهما.

في المقابل، ترغب مصر في الانفتاح على الجميع، أو بمعنى أدق تفضّل في هذه المرحلة القلقة الانفتاح على كل القوى الحية، لأن السيولة التي يتسم بها العالم سوف تستقرّ طال الأمد أم قصر، وتظهر قوة عظمى فاعلة في النظام الدولي يمكن الرهان عليها، ولذلك ترى بكين في نفسها هذه القوة، ما يفرض تهيئة الأجواء لاستقطاب القاهرة عندما تحين لحظة المفاضلة.

وتولي الصين لمصر اهتماما خاصا، وتبادلها الأخيرة ذلك وترتاح إليها كثيرا، لأن الروابط معها غير محكومة بقيود شديد تكبّل حركتها في بعض القضايا الإقليمية، مثل الولايات المتحدة التي تضع فيتو على طريقة التعامل مع إسرائيل والقضية الفلسطينية وسوريا، وثمة سلسلة طويلة من الملفات يمكن إدراجها ضمن هذه المنظومة المرهونة بتقديرات أميركية.

تحاول بكين استثمار المراوحة الظاهرة في العلاقات بين القاهرة وموسكو، وتردد مصر في تطوير العلاقات مع روسيا، نعم العلاقات جيدة بين الطرفين لكنها لا تزال مقيّدة ومن الصعوبة أن يتحوّل التحالف الاستراتيجي النظري مع موسكو إلى عملي وسط مجموعة من الكوابح التي يمكن أن تمثّل إزعاجا للقاهرة في المحيطين الإقليمي والدولي، منها عدم سياسة الغموض البناء التي يتبعها الرئيس فلاديمير بوتين، والتي تثير الهواجس أحيانا.

وتعتقد الصين أن جذب مصر إليها يمثّل مكسبا مهما، وأن الفرصة مهيّأة بالفعل، الأمر الذي يفسر أحد أسرار الاهتمام المبالغ فيه من قبل سفارتها في القاهرة التي اعتادت مخاطبة الرأي العام في مصر بالعربية في كثير من المناسبات، ناهيك عن توسيع نطاق الحوارات والمناقشات مع النخبة، وقد ظهر السفير الصيني بنفسه في عدد من القنوات الفضائية المصرية مؤخرا وهو يتحدث عن المساعدات الكبيرة التي قدّمتها بلاده للعالم.

ما توقّف عنده المراقبون في هذا الحديث، طول مدته فقد ناهز 60 دقيقة، وتكرار بثه على عدد من الشاشات، وكلامه المباشر دون وجود محاور أو محاورة تناقشه، كأنه يلقي بيانا سياسيا، أما من حيث المضمون فالرجل تحدث عن الصين باعتبارها "بابا نويل" العالم التي توزّع الهدايا والعطايا دون أن تنتظر مقابلا، ولم يقتصر كلامه عن مصر، حيث امتد إلى توصيف دقيق لطبيعة تصوّرات الصين التي ترمي إلى إنقاذ العالم.

يصلح هذا الخطاب كنموذج حيّ لدبلوماسية العلاقات العامة التي تتبنّاها الصين، لأنه ببساطة أراد شرح المكوّنات العميقة في هذه الدولة، والتي لا تهدف إلى الربح المادي أو التأثير على قرارات الدول أو السيطرة على الثروات، والتعامل معها وفقا لمسطرة متساوية، في إشارة إلى معيار العدالة والكرامة في التوجّهات الصينية، وهي واحدة من الطرق التي تدغدغ مشاعر الناس، والتي تعتمد عليها شركات العلاقات العامة عندما تريد الترويج لمنتج معيّن.

تونس.. كيف يتحول المعارض إلى حاكم متناقض

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس – كشفت أزمة تفشّي كوفيد – 19 في تونس الكثير من التناقضات التي تعيشها الطبقة السياسية في البلاد بعدما فضح الوباء عجز جلّ الخيارات التي تم انتهاجها بعد عقد من ثورة يناير 2011.

ومثّلت قضية "الكمامات" التي اتهم فيها نائب البرلمان جلال الزياتي بالاحتكار وبتضارب المصالح ما دفعه بعد ذلك إلى الإعلان عن قرار اتخذه مفاده أنه سيصدّر كل إنتاجه من الكمامات إلى أوروبا، فرصة هامة للوقوف عند تبدّل بعض مواقف السياسيين الذين تحوّلوا من المعارضة إلى الحكم.

وبعد كل ما أثارته هذه القضية من جدل في تونس إلى درجة أن رئيس الجمهورية قيس سعيّد دخل على الخط في كلمة ألقاها بمناسبة انعقاد مجلس الأمن القومي، داعيا إلى معاقبة إلى كل من يتحيّل على التونسيين من خلال إنتاج كمامة ثمنها 300 مليم تونسي (0.1 دولار) ليبيعها في ما بعد بثلاثة أضعاف ثمنها الأصلي، تحوّلت بعض وجوه الحكم التي كانت في المعارضة إلى محلّ انتقادات واسعة.

وتساءل التونسيون في تعاطيهم مع هذه الأزمة المثيرة للجدل عن مواقف الكثير من الأحزاب والشخصيات الهامة التي قدّمت لهم في وقت ليس بالبعيد برامج انتخابية عنوانها الأبرز مقاومة الفساد.

وكان من بين أهم الشخصيات السياسية الوازنة التي نصبت لها محاكم في تقارير إعلامية أو على منصات التواصل الاجتماعي وزير الدولة المكلّف بالوظيفة العمومية ورئيس حزب التيار الديمقراطي محمد عبّو بصفته وزيرا معنيا قبل أي طرف بالقضية، وبصفته أيضا كان معارضا شرسا قبل تشكّل حكومة إلياس الفخفاخ لحكم حركة النهضة، ولما كان يسمّيها "المافيا" التي تدير الحكم في البلاد.

وزاد من حدّة هذا الجدل ظهور وزير الصناعة صالح بن يوسف الذي قال إنه لا يعلم أن رجل الأعمال صاحب المصنع المذكور هو نائب في مجلس نواب الشعب ما جعل الطبقة السياسية الحاكمة في مرمى الانتقادات الشعبية.

وبعد التأخر في تصدير موقف واضح، ظهر محمد عبّو في تصريحات إعلامية زادت في حدة الجدل بدل إخفاته، حيث يرى الكثير من المتابعين أنه أهمل الأهم في القضية المطروحة، وأخذ يقدّم تبريرات غير مقبولة جاءت في جلّها مدافعة عن خيارات الحكومة الجديدة وعن كرسي الحكم.

وقال عبّو "في المطلق لا أحد في الحكومة سيُفلت من العقاب في صورة ثبت ارتكابه خطأ"، لكنه بحسب المراقبين أطنب في طرح ملفات سياسية أخرى غير مطروحة راهنا منها إسقاط الحكومة.

وقال رئيس حزب التيار لمن يريدون إسقاط الحكومة، "فليحاولوا بقدر ما يمتلكون من قوة، نحن سنبقى في الحكم إلى أطول وقت ممكن، ستُتم أربع سنوات أخرى في الحكم مهما فعلوا".

وأضاف في علاقة بملف الكمامات "بالنسبة لي شخصيا وبالنسبة لرئيس الحكومة لن نترك أيّ أحد متهم بالفساد مهما كان اسمه، بحثنا الأمر مع هيئة مكافحة الفساد عن القضية، وأكدت أن التقرير سيصدر وسط الأسبوع المقبل، وسيعرض عليّ وعلى رئيس الحكومة".

ويأتي تصريح عبّو بعدما أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وجود شبهة فساد قالت إنها تتعلّق بصفقتيْ تصنيع 30 مليون كمامة واقية غير طبية ومليونيْ كمامة من الصنف ذاته لفائدة كل من وزارات الصناعة والصحة والتجارة، مبرزة أنها أحالت الملف بكل مؤيداته إلى وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس للتعهد والإذن بإجراء بحث تحقيقي في الموضوع.

وأسالت إطلالة عبّو الكثير من الحبر عن تبدّل مواقفه بعكس ما أظهره طيلة الخمس سنوات السابقة التي قضاها في المعارضة، حيث رأى الكثير من المنتقدين له أنه أخذ يسلك مسلك حركة النهضة التي كان ينتقدها عبر التحافه بعباءة الشرعية الانتخابية عند تبرير إجابته على أسئلة طرحها طيف واسع من التونسيين بشأن ما يسمّى بـ"أثرياء الوباء".

ولا تعدّ قضية الكمامات وحدها مصدرا وحيدا لتساؤلات الشارع التونسي عن مدى التزام الطبقة السياسية التي اعتلت سدّة الحكم بعد انتخابات 2019، بل إن الكثير من الملفات الأخرى فرضت نفسها بقوة، خاصة بعد كل ما أثبتته للعيان أزمة كورونا من وجود فوارق جهوية كبرى، خاصة في ما يتعلّق بقطاع الصحة الذي يشكو أزمة متجذّرة خاصة في المناطق الداخلية.

وتوجّه الكثير من الانتقادات لحزبي التيار الديمقراطي وكذلك لحركة الشعب اللذين فضّلا الدخول في حكومة الفخفاخ إلى جانب حركة النهضة، خاصة أنهما كانا الطرفين الأكثر انتقادا لمنوال التنمية الاقتصادية الذي اتبعه الإسلاميين بعد ثورة يناير 2011 بما في ذلك أيضا الفخفاخ الذي كان وزيرا للمالية في عهد حكومات الترويكا بين عاميْ 2011 و2013.

> قضية «الكمامات» مثّلت فرصة هامة للوقوف عند تبدّل بعض مواقف السياسيين الذين تحولوا من المعارضة إلى الحكم

وبرز امتعاض المواطنين، من هذه السياسات المواصلة في تكريس نفس خيارات حكومات "الترويكا" بعد تقييم كيفية تعاطي الحكومة مع تفشي الوباء في محافظة قبلي (غرب جنوب البلاد) أين أطلق المتساكنون صيحات فزع لغياب مؤسسات الدولة، رغم التفشّي المتسارع لفايروس كورونا.

وظهرت تناقضات أخرى، في الطرف الآخر بعدما أبدى الأمين العام لحزب تحيا تونس الذي يقوده رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد استغرابه من منوال التنمية المتبع بقوله حرفيا "حان الوقت لتغيير المنوال الاقتصادي في تونس"، والحال أنه كان في السلطة لمدة خمس سنوات قبل انتخابات 2019.

وباتت مثل هذه التقلبات لا تشجع التونسيين على الاهتمام بالفعل السياسي بقدر ما تجعل مواقفهم من الساسة محسومة ومبنية على عدم تصديق ما يقولون، خاصة أن نماذج التناقضات المقدمة حاليا في زمن الوباء، لا تعدّ الأولى في الساحة السياسية التونسية حيث سبق للكثير من السياسيين أن وعدوا الناخبين بعد الثورة بعدم الحكم مع حركة النهضة الإسلامية لكنهم عندما تحوّلوا إلى ممارسة الحكم أصبحوا أكثر دفاعا عن خياراتها وأكثر استماتة حتى من قياداتها.